جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه
برنامج ماجستير الفقه

رسالة ماجستير في الفقه بعنوان :

الانفرادات الفقهية لابن تيمية عن الأئمة الأربعة في العبادات (دراسة مقارنة)

مقدمة من الطالب : يحيى محمود محمد أبو الهيجاء

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص الفقه

لجنة المناقشة :

١- د. أحمد محمد السعد ..... مشرفاً ورئيساً .
٢-أ.د.محمد عقلة الإبراهيم ..... مشرفاً مشاركاً .
٣-أ.د.فاضل عبد الواحد ..... عضو لجنة إشراف.
٤-د.عارف خليل أبو عيد ..... عضواً مناقشاً .
٥-د.عبد الجليل زهير ضمرة ..... عضواً مناقشاً .

العام الدراسي
٢٠٠٢-٢٠٠٣

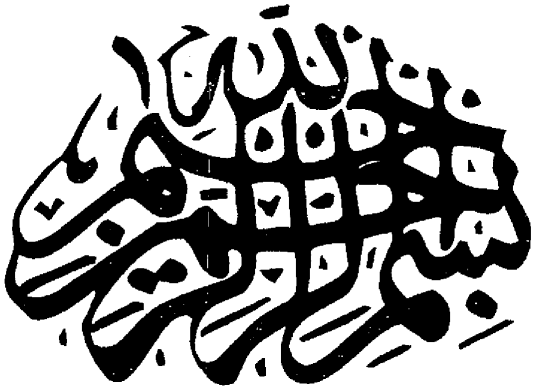

الإهداء

إلى الذين سطروا بدمائهم مجد هذه الأمة

إلى الذين ماتوا لإحياء هذا الدين

إلى الذين صدقوا الله فصدقهم

إلى الذين ضاقت عليهم دنيا الذل والإهانة

إلى الذين عبروا عن اعتقادهم بحياتهم بدمائهم بأموالهم

إلى أهل الفردوس رفقة الأنبياء

إلى الذين يشعرني الحديث عنهم بعظمة الحق وهوان الدنيا الزائفة

إلى أعز بني الدنيا أنبل بني البشر

إلى الشهداء.....أهدي عملي هذا بكل استحياء وخجل .

الباحث

الشكر

الحمد والشكر والمنة لله ، الفضل له سبحانه في كل خير ظاهره وباطنه، له الثناء الحسن ،والشكر الدائم الذي لا ينقطع على فضله الذي لا ينقطع.

ومن ثم ، فبكل مشاعر العرفان والتقدير أتقدم من كل من ساهم معي في إتمام هذا البحث بالشكر والامتنان والدعاء ، وأخص بالذكر هنا الأستاذ الفاضل د.أحمد السعد المشرف على رسالتي ، والذي كان له الفضل في تسهيل الإجراءات القانونية للسير في هذا لبحث بعد أن وقفت في وجهه معوقات كثيرة ، كما كان لتوجيهاته الطيبة وأرائه النيرة الأثر الكبير في إخراج هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأب الفاضل والمربي الجليل والمعلم القوة في علمه، وأخلاقه ، وتعامله ،الأستاذ الدكتور الفاضل محمد عقلة الإبراهيم، المشرف المشارك على رسالتي،والذي تفضل علي بفكرة هذا البحث وسار معي في كل خطوة خطوتها فيه موجهاً ومعلماً فجزاه الله كل الخير وأجزل له عظيم الثواب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الفاضل فاضل عبد الواحد، عضو لجنة الإشراف على رسالتي، والذي كان لكلماته الطيبة أكبر الأثر في نفسي،ولتوجيهاته القيمة أكبر الأثر في عملي ، فجزاه الله كل خير.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى الأستاذين الكريمين الفاضلين الدكتور عارف أبو عيد والدكتور عبد الجليل ضمرة عضوي لجنة المناقشة ، والّذين لم يبخلا عليّ بالتوجيه والإرشاد والتقويم ، حيث قاما بسبر رسالتي وتصحيح الأخطاء التي وقعت فيها ، واستكمال ما فاتني من الضروري لبحثي ، فجزاهما الله عني كل خير ،وأحسن الله إليهما .

كما ولا يسعني في النهاية إلا أن أشكر كل من ساعدني في بحثي هذا من حيث الطباعة والمراجعة والتدقيق ، جزاهم الله عني كل خير .

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص رسالة ماجستير في الفقه بعنوان

((الانفرادات الفقهية لابن تيمية عن الأئمة الأربعة في العبادات))

- دراسة مقارنة-

هذه الرسالة تقوم على البحث في المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الأئمة الأربعة في العبادات، وقد وجد الباحث أنّ ابن تيمية قد انفرد عن الأئمة الأربعة في في فقه العبادات في إحدى وعشرين مسألة جاءت موزعة على أبواب الفقه ، وقد جرى تقسيم الرسالة إلى مقدمة وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة وذلك على النحو التالي:

١-المقدمة وقد اشتملت على توطئة للبحث ، و أسباب اختيار الموضوع، و أهمية الموضوع ، ومنهجية البحث .

٢- التمهيد وقد خصص للحديث عن ابن تيمية.مولده ، و نشأته ، و حياته ، وعلمه ،ومؤلفاته ، ومحنه ، ووفاته.

٣-الفصل الأول : الطهارة وقد اشتمل على ثمانية مسائل.

المسألة الأولى : ملاقاة النجاسة للمائعات غير الماء .

المسألة الثانية : ترتيب الوضوء.

المسألة الثالثة : الوضوء من النوم .

المسألة الرابعة : الوضوء من مس الذكر .

المسالة الخامسة : الوضوء من لمس النساء .

المسألة السادسة : الوضوء من أكل ما مست النار .

المسألة السابعة : أكثر مدة الحيض .

المسألة الثامنة : المسح على الخفاف المخرقة .

٤-الفصل الثاني : الصلاة وقد اشتمل على أربعة مسائل.

المسألة الأولى : السفر الذي تقصر فيه الصلاة .

المسألة الثانية : تحديد المدة التي يقصر فيها المسافر إذا نوى الإقامة في بلد .

المسألة الثالثة : قضاء الصلاة المتروكة عمداً.

المسألة الرابعة : حكم الطهارة لسجود التلاوة والشكر.

٥-الفصل الثالث الزكاة وفيه مسألة واحدة .

مسألة إعطاء الزكاة للوالدين والأولاد.

٥-الفصل الرابع الصيام وقد اشتمل على ثلاثة مسائل .

المسألة الأولى : حكم من رأى هلال رمضان أو شوال وحده وردت شهادته .

المسألة الثانية : من أكل أو شرب في رمضان وهو يظن بقاء الليل أو غياب الشمس فبان الأمر غير ما ظن .

المسالة الثالثة : السفر الذي يجوز للمسافر فيه الفطر في رمضان .

٦-الفصل الخامس الحج وفيه ثلاثة مسائل .

المسألة الأولى : كم سعياً يلزم المتمتع في الحج .

المسألة الثانية : حكم الطواف بالبيت دون وضوء .

المسألة الثالثة : حكم طواف الحائض بالبيت .

٧- الفصل السادس : الذبائح وفيه مسألة واحدة .

مسألة حكم ما لم يذكر اسم الله عليه .

٨- الفصل السابع : الأيمان والنذور وفيه مسالة واحدة .

مسألة الحالف بالطلاق إذا لم يقصد به إيقاع الطلاق.

٩- الخاتمة وتشتمل على نتائج البحث والتوصيات.

ومن الجدير بالذكر أني قد رجحت رأي ابن تيمية في إحدى عشرة مسألة من هذه المسائل ورجحت في المسائل العشر الباقية رأي الأئمة الأربعة .

In the Name of Allah, Most Merciful, Ever Merciful

Disagreements of Ibn Tayymiyah with the four scholars in formal religious opinions

The aim of this thesis is to investigate the formal religious opinions (i.e Fatwa) of Ibn Tayymiyah on which he disagrees with the four scholars of Islam. The thesis is mainly concerned with the issues of worship. The researcher has found out that Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars of Islam in twenty-one matters.

The thesis consists of a preface, an introduction, seven chapters and a conclusion.

The first chapter is concerns mainly the issue of purification (Tahaarah), including water purification, ablution, menstruation, and the act of ablution on the shoes. As for water purification, Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in the issue of liquid impurification other than water. As for ablution, Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in five matters: the ordering of ablution, ablution due to sleeping, ablution due to touching of the genital, ablution due to touching women, ablution due to eating cooked food. As for menstruation, Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in the issue of longest menstruation. As for the act of ablution on the shoes, Inb Taymiyyah disagrees with the four scholars with the act of ablution on torn shoes.

The second chapter is devoted to issues of prayers (assalah). In this regard, Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in four matters: traveling where prayers can be shortened, the duration of travel where prayers can be shorten, compensating prayers given up on purpose, the need of purification for prostration while reading the Quran (sujjud atillawah) and prostration for thanking (sujjud ashukr).

The third chapter deals with issues relating to charity (azzakah). Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars with the issue of giving charity to parents and children.

The fourth chapter is devoted to issues relating to fasting (sawm). Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in three matters relating to fasting: the issue relating to he who sees the moon of Ramadan alone and his testimony is rejected, the issue relating to he who eats in Ramadan thinking that it is still night time, the issue relating to sunset and turns out it doesn't, and finally the issue relating to travel where a fasting person is allowed to break his fasting.

The fifth chapter is devoted to issues of pilgrimage. Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in three matters: how many rounds the mutamati' needs to perform, the act of circling the Ka'bah without ablution, and the act of circling the Ka'bah for a women in her monthly period.

The sixth chapter is devoted to sacrifices. Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in the issue relating to eating that on which the name of Allah is not mentioned.

The seventh chapter is devoted to swearing and vows. Ibn Tayymiyah disagrees with the four scholars in the issue relating to pronouncing the word of divorce without meaning to pronounce it.

The researcher has sided with Ibn Tayymiyah in Eleven issues, but sided with the four scholars in ten issues.

المقدمـــــــــــــة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونتوكل عليه ونستغفره ونتوب اليه وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله،{ يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً }الأحزاب٧٠-٧١. أمّا بعد:

فإنّ الله سبحانه وتعالى قد أجزل النعم على هذه الأمة فجعلها خير أمة أخرجت للناس وحفظ عليها أمر دينها بحفظه سبحانه وتعالى لكتابه العزيز -دستور هذه الامة وجامع أمر دينها-فقال وله الفضل والمنة : {إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون }الحجر ٩ ٠ فبقي كتاب الله بفضل الله كما أنزله الله وسيبقى إلى أن يشاء الله،مَفْزَعاً ومَعَاذاً وهادياً لهذه الأمة ينّور لها طريقها ويسدد لها خطاها ويحل لها مشكلاتها ٠ ثم كان من فضل الله علينا أن حفظ لنا سنة نبيه ﷺ-بأن سخّر لها رجالاً لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكر الله ، والسعي لحفظ سنة نبيهم ﷺ فأزالوا عنها ما شابها من تحريف وانتحال وتشويه ، فبقيت الأمة على المحجّة البيضاء التي تركها عليها رسولها الأمين ﷺ ،لأنّ تشريعها الرباني محفوظ مصان تسترشد بنوره وتنهل من معينه الذي لا ينضب ٠

ثم كان من فضل الله على هذه الأمة أن جعل فيها أئمة عدول آتاهم الله من فضله ونوّر لهم أبصارهم من نوره وألان لهم بقدرته علوم الشريعة كما ألان لداود -عليه السلام - الحديد، فسخروا ما آتاهم الله من فضله لخدمة كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ مفسرين لهما ومستنبطين منهما أحكام دينهم ودنياهم ، يهرعون إليهما في كل أمر أُلْبِسَ عليهم أو طارئ ألمّ بهم فيجدون فيهما ما تقّر به أعينهم وتطمئن به نفوسهم ٠

وقد كان من تمام فضل الله على هذه الأمة أن جعل لها في كل زمان علماء ربانيين يبينون للناس أمور دينهم ، ويرشدونهم إلى سبيل ربهم ،ويستنبطون لما يطرأ عليهم من

أمور أحكاما تناسبها من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ،مستنيرين بآراء من سبقهم من أئمة هذه الأمة وفضلائها ليكونوا خير خلف لخير سلف ، وليصدق عليهم قول النبي ﷺ : { يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين}.[1]

هذا وقد اقتضت حكمة الله تعالى البالغة ورحمته الواسعة بهذه الأمة أن جعل نصوص كتابه الكريم وأقوال رسوله الأمين ﷺ تتنوع من حيث الإجمال والبيان والإطلاق والتقييد والعموم والخصوص ؛ لتكون في أغلب أحيانها قواعد كلية ضابطة لما لا يحصى من الفروع كثرة ،وما ذلك إلا للتوسعة على عباد الله تعالى ،ولتبقى شريعة محمد ﷺ صالحة لكل زمان ومكان فيها لكل طارئ حكم ولكل سؤال جواب .

وبسبب هذا التنوع في نصوص الشريعة اختلف العلماء في كثير من الأحيان في أحكام بعض المسائل الفقهية ، وهذا الاختلاف حصل منذ عهد الصحابة الكرام-رضي الله عنهم - واستمر في القرون التي تلت إلى عهد الأئمة الأربعة الكرام -رحمهم الله تعالى -، وهذا الاختلاف سائغ في ديننا - والحمد لله - أقره النبي ﷺ في أكثر من حادثة مشهورة .

وقد سار الناس من بعد عصر النبوة في عصر الصحابة الكرام ثم التابعين وتابعيهم إلى عصر الأئمة الأربعة - والاختلاف موجود لا ينكر مجتهد على مجتهد ولا يعادي مجتهد مجتهدا وإن خالفه في الرأي وناقشه وجادله ؛ ما دام لكل اجتهاد مسوغ يرجع إليه ويتعلق به ، وبقيت الأمة تنعم في هذا الاختلاف المحمود حتى دب الوهن في أطراف هذه الأمة فتركت الاجتهاد ورضيت بالتقليد ،وليتها رضيت به فحسب ، بل توغلت فيه حتى أوصلها إلى التعصب البغيض الذي أعمى أعين الكثيرين عن فهم محاسن هذه الشريعة العظيمة التي تتسع للخلاف، لا بل وتفتح له الأبواب ، - فتعصب كل فريق لإمامه حتى بلغ الأمر حد الفرقة والنزاع،فخرج

---

[1] الهيثمي -مجمع الزوائد وضعفه ج ١ ص ١٤٠ ، ابن عبد البر- التمهيد ج ١ ص ٥٩ بطرق عدة .

الخلاف بـــهذا الشكل من حيز القبول والإقرار إلى حيز الذم والإنكار،فبدل أن يوسّـــع الخـــلاف على الأمة أمر دينها ضيّقه ، وبدل أن يكون رحمة صار عذاباً ، وصار الذي يقول قولاً يخـــالف فيه أقوال الأئمة الأربعة المتّبعين كالخارج من الدين عند بعض المتعصبين، ولو جاء على قولـــه بألف دليل أو كان تبعاً فيه لأحد السلف ولو كان صحابياً جليلاً ، كما حدث مع ابن تيمية عندمـــا سجن وضيق عليه لبعض أقواله التي خالف فيها الأئمة الأربعة كمسألة الطلاق وغيرها .[1]

مع أنّنا لو عدنا إلى سيرة الأئمة الأربعة الكـــرام -رحمـــهم الله تعـــالى - لوجدنـــاهم لا ينكرون على من خالفهم ، وإن كانوا يناقشون رأيه ويردون عليه ،إلا أنّنا نجدهم يـــجلّ بعضـــهم بعضا، ويوقّرون علماء الإسلام السابقين لهم والمعاصرين . ثم هم مـــــع تمسّـــكهم بآرائـــهم لا يلزمون الناس بـــها ولا يدّعون أنّـــها الحق الذي لا حق غيره ،وإنّما يتمسكون بـــــها لأنّـــــها مبلغ علمهم واجتهادهم الذي وصلوا إليه، مع اعترافهم أنّ الحق قد يكون معهم وقد يكـــون مـــع غيرهم ، فهذا الإمام مالك -رحمه الله تعالى- يقول : "كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صـــاحب هذا القبر ﷺ ".[2]وروى الربيع بن سليمان أنّ الشافعي -رحمه الله - قال :"والعلم عن وجـــهين - يعني علم الشريعة - اتباع واستنباط ، فالاتباع كتاب فإن لم يكن فبسنة فإن لم يكن فقـــول عامـــة من سلف لا يعلم له مخالف فإن لم يكن فقياس على كتاب الله فإن لم يكن فقياس على سنة رســول الله ﷺ فإن لم يكن فقياس على قول عامة من سلف لا مخالف له ، ولا يجوز القول إلا بالقيـــاس وإذا قاس من له القياس ، فاختلفوا وسع كلا أن يقول بمبلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيمـــــا أدى إليه اجتهاده بخلافه ".[3]لا بل ونجد من عدل الأئمة الكرام أكثر من ذلك فهم ينـــهون عـــن

---

[1] ابن العماد – شذرات الذهب في أخبار من ذهب –ج٦ص٨٥.

[2] الذهبي – سير أعلام النبلاء ج٨ ص٩٣ ،وقد روي هذا الخبر عن ابن عباس-رضي الله عنهما- كمـــا فـــي مجمـــع الزوائد قال الهيثمي:رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثوقون . ج١ ص١٧٩.

[3] البيهقي –المدخل إلى السنن الكبرى،ج١ ص٢٠٧ الخبر٢٥٥.

تقليدهم لمن استطاع أن ينظر في الأدلة ويتعرف عليها فعن بشر بن الوليد قال : قال أبو يوسف-رحمه الله- : "لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا حتى يعلم من أين قلنا ".[1]وهذا الإمام الشافعي -رحمه الله- يدعو أصحابه إلى ترك قوله إذا تبين لهم سنة تخالفه فيقول : "إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت ".[2]و لله درُّ الإمام أبي حنيفة-رحمه الله-إذ ربّى تلاميذه وأنفق عليهم وعلمهم أصول الاستنباط ثم خالفهم وخالفوه وأحبهم وأحبوه ، ولله درُّ الإمام مالك -رحمه الله -الذي أجلس الشافعي في مجلسه فتى صغيرا حتى اشتد عوده واستد ساعده في العلم فخالفه وصنف في خلافه ، ولله درُّ الإمام الشافعي -رحمه الله- الذي أخذ عنه الإمام أحمد ثم خالفه وكانا أحبَّ الناس إلى بعضهم .

فليتنا نتبع الأئمة الكرام في هذا الفهم العظيم لروح الخلاف في الشريعة وفي حبهم للعلماء قبل أن نتبعهم في آرائهم الفقهية ،وليت الذين يدعون إلى إغلاق باب الاجتهاد ينظرون في أقوال الأئمة ليعرفوا كم كانوا يدعون العلماء إلى الاجتهاد والنظر في الأدلة ويحثونهم على عدم التقليد .

ولو يعلم الناس ما في التعصب المذهبي من مكاره وويلات لنبذوه وراء ظهورهم ولقالوا : كل الأئمة أئمتنا وكل العلماء علماؤنا . فمنهلهم واحد وقدوتهم واحدة .

ولا يظن أحد أنّني أدعو لترك مذاهب الأئمة -رحمهم الله- أو أنّي أدعو كل واحد لأن لا يقلد وأن يجتهد ،فهذا القول لا يقوله خبير بالفقه وعلوم الشريعة، ولكني أدعو إلى توسيع دائرة الاتباع لتشمل الأئمة كلهم الأربعة وغير الأربعة ،وأدعو إلى عدم الإنكار على من آتاه الله القدرة على النظر والاجتهاد فاجتهد ،فخالف من خالف ووافق من وافق ، ما دام لاجتهاده مسوّغ

---

[1] البيهقي – المدخل إلى السنن الكبرى – ج١ص٢١٠ الخبر ٢٦٢.

[2] المرجع السابق ج١ص٢٠٥ الخبر ٢٤٩.

ولا بد هنا من القول أنّني أنكر غاية الإنكار على من يدعو للعودة إلى الكتاب والسنّة لاستنباط الأحكام منهما فقط وإهمال اجتهادات العلماء وغضّ الطرف عنها ، فهذه الدعوة لم أسمع بأنّ عالماً دعا إليها وإنّما هي أقوال تصدر عمّن لا يقدر قيمة أراء العلماء وجهدهم ، فهذا الداعي إنّما يريد أن يهدم بناءً شيّد بجهد مئات العلماء بمئات السنين ، وهيهات هيهات له ذلك،فكان الأولى أن ننظر في هذا البنيان الشامخ فنحاول ترميمه وسدّ خَلله وتحديثه وإماطة ما قد يكون فيه من عيوب و الإرتقاء به لا نقضه .

ومع إنكاري على هذه الدعوة المفرطة لابد من القول :إنّ ممّا يؤلم حقاً ما قوبل به بعض المجتهدين –ممن لا ينكر فضلهم وعلمهم منصف– من أذى وبلاء لا لشيءٍ إلا لمخالفتهم للأئمة ،وذلك كما حصل مع ابن حزم الظاهري وابن تيميه -رحمهما الله تعالى ، ولا بد هنا من التساؤل :أليس في الإسلام أئمة يقتدى بهم إلا الأئمة الأربعة ؟ أينكر على من تبع قول صحابي أو تابعي أو إمام من أئمة السلف–رحمهم الله جميعا– ؟ وهل أغلق باب الاجتهاد ؟ فإن كان أغلق فمن أغلقه ؟ ثم من هو صاحب الحق في إغلاقه ؟ وهل من الدين أن نجبر من عرف الحق بدلائله وبراهينه على تركه ؟هل هذا حقاً من ديننا ؟ وإن كان هذا من ديننا–وأنا لا أظنّ ذلك– فهل أقوال الصحابة الكرام والتابعين والأئمة المرضيين من السلف ليست من الدين ؟!! .

والحق أنّ الأمر فيه سعة وأنّ الخلاف ممكن ،ولو أراد الله– سبحانه وتعالى– أن لا يختلف العلماء لشرع بقدرته أحكاما بنصوص محكمة لا احتمال فيها، ولكنها حكمته سبحانه في التوسيع على هذه الأمة ، وجعل شريعته مرنة صالحة لكل زمان ومكان .

وأنا لعلمي واعتقادي أنّ كل من لم يؤيّده الوحي ليس معصوماً ، فالله جل ذكره يقول : { وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً}النساء٨٢ ، سأحاول في هذا البحث النظر فيما أنفرد به شيخ الإسلام أحمد بن تيميه في اجتهاداته الفقهية عن الأئمة الأربعة -رحمهم الله

جميعاً - في مجال العبادات محاولاً بسط أدلّة الطرفين واستقصاءها بما آتاني الله من جهد ، ومن ثم الترجيح بينهما بحسب استطاعتي ، مع علمي أنّ الأمر في غاية الصعوبة خاصّة على من هو في مثل حالي من ضعف همّة وقصر باع ، فأسأل الله التوفيق والسداد وأفوّض أمري إليه وأتوكّل عليه وأعوذ برحمته من أن يكلني لنفسي أو لغيره ، وأدعو بدعاء نبيه ﷺ إذ يقول : " اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل، فاطر السموات والأرض، وعالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنّك تهدي إلى صراط مستقيم " [1].

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في أنّه نظرة في مسائل فقهية جُعل فيها رأي الأئمة الأربعة الكرام في مقابلة رأي ابن تيميه المخالف للمقارنة بينهما ونقدهما ومحاولة الترجيح بينهما ،وهذا يجعل رأي الأئمة الأربعة عرضة للنقد والدراسة والبحث المتعمق والذي قد يوصل في بعض الأحيان إلى ترجيح غيرها عليها، وهذا أمر يبنى عليه فتح الباب للنظر في أراء السلف الفقهية في ضوء الأدلة الشرعية المعتمدة وحكها بمحكّات المقاصد لمعرفة الراجح منها والمرجوح ، وهذا يخرجنا من دائرة التقليد الضيقة إلى ميدان النقد والتحليل والترجيح الفسيح الرحاب .

ولا يظن أحد أنّ في هذا مسّ بقدر الأئمة الأربعة أو غيرهم من أئمة المسلمين -رحمهم الله أجمعين- ، فهم أئمتنا ولهم في نفس كل مسلم احترامٌ وتقديرٌ وإجلالٌ يليق بمكانتهم العظيمة وجهودهم الكبيرة في خدمة العلم ، و ليس الأمر بأكثر من الاعتقاد بأنّهم بشر غير معصومين

---

[1] أبو داود-السنن - باب ما جاء في الدعاء في صلاة الليل ح ٧٦٦.
النسائي-السنن -كتاب الدعوات عن رسول الله ح٣٥٤٨.

، يتطرق إلى أقوالهم احتمال الخطأ ،ويصيبهم ما يصيب كل البشر من نسيان وعدم إحاطة بكل علم .

وتكمن أهمية اختيار ابن تيمية دون غيره من العلماء الذين انفردوا عن الأئمة الأربعة - في أنّ آرائه مشتهرة يعرفها معظم طلاب العلم ، ومع مخالفته للأئمة الأربعة فإنّه يبقى من الأئمة المرضيين عند الخاصة والعامة على الغالب ، ثم إنّ أصوله التي اعتمدها لا تخرج عن أصول الأئمة الأربعة ،ثم إنّ ابن تيمية يتميز بسعة علمه وطول باعه في الفقه والحديث والتفسير والأصول مما يجعل لآرائه مكانة خاصة .

وأنا إنّما خضت في هذا الموضوع-الانفرادات - لما فيه من إيقاظ للفقه الإسلامي من سباته العميق بعد أن أغلق عليه الباب في سراديب التعصب حتى أطلق عليه اسم التراث الفقهي، وما التراث إلا لمن مات وانقضى عهده ، ونحن ننادي لإعادته إلى واقع الحياة العملية من جديد بعزيمة مستمدة من نصوص الشريعة الثابتة الراسخة المرنة ونظرات واجتهادات علمائنا الغزيرة المتنوعة ، الممتدة من عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا ، وفي هذا خير كثير .

أسباب اختيار الموضوع :

إن لاختياري لهذا الموضوع أسباباً عديدة أجملها فيما يلي :

١- الحاجة الماسة لإعادة النظر في بعض أقوال الأئمة الأربعة -رحمهم الله - خاصة بعد تغيّر الزمان وأحواله،وبعد توافر الوسائل التي كان عدم توافرها سبباً من أسباب اختلاف الأئمة فيما بينهم أو اختلافهم مع غيرهم من الأئمة ،من عدم وصول بعض الأحاديث إليهم أو عدم تمكنهم من التأكد من صحتها .

٢- ما يتردد على ألسنة بعض الناس من أنّ اتفاق الأئمة الأربعة على قول يعد دليلاً على أنّ هذا القول هو الحقّ الذي لا حقّ سواه ،فأردت البحث في هذا ،ووجدت أسهل طريقة للتأكد من مدى صحة هذا القول النظر فيما اختلف فيه بعض الأئمة معهم ،ووجدت أشهر المخالفين من الأئمة المرضيين شيخ الإسلام ابن تيميه .

٣-مما شجعني على اختيار انفردات ابن تيميه عن الأئمة الأربعة كأساس لهذا البحث ما رأيت من إفتاء كثير من العلماءِ الناسَ بمفردات ابن تيميه :كمسألة طلاق الثلاث ،والحلف بالطلاق ،وعدم تقيد السّفر بالمسافة لاستحلال الرخص وغيرها .

٤- الشبه الكبير بين عصر ابن تيميه وعصرنا الحاضر من حيث ضعف الأمة الإسلامية وتفكّكها واستهدافها من قبل أعدائها ،فظننت لهذا أن نجد من بعض أقواله ما يناسب حالنا اليوم.

٥- ومن الأسباب التي دفعتني كثيرا للبحث في هذا الموضوع عجيب اختلاف الناس في ابن تيميه؛ ففريق غالى في محبته وتعظيمه حتى كادوا يوصلونه إلى منازل العصمة ،حيث جعلوا من أقواله دليلا على الحق ، وفريق ألدّ في خصومته حتى فسّقوه لا بل وكفّروه وجعلوا القول بأقواله فسق ومروق" [1] ،لهذا وجدت في نفسي فضولاً للبحث في مفردات ابن تيميه ووزنها بموازين الشريعة وإعطائها ما لها وبيان ما عليها بموضوعية وأمانة بعيداً عن تعصب المغالين وتحامل المعادين .[2]

---

[1] انظر في هذا على سبيل المثال جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لابن الآلوسي ، و الرد الوافر على من زعم أنّ من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر لمحمد بن أبي بكر الشافعي الدمشقي .

الدراسات السابقة :

لم اعثر فيما اطّلعت عليه من الكتب على كتاب أفرد للبحث في مفردات ابن تيميه لا قديماً ولا حديثاً، وغاية ما وجدت في الكتب مما يتعلق بهذا الموضوع مسائل منثورة ذكرها بعض العلماء من خلال دراستهم لفقه ابن تيميه أو أصوله أو حياته والمحن التي تعرض لها ومن ذلك

ما جاء في كتاب "الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه "للشيخ علاء الدين علي بن محمد بن عباس البعلي الشهير بابن اللحّام "ت٨٠٣ هـ" فقد ذكر في هذا الكتساب اختيارات ابن تيميه التي جمعها من فتاويه [١]، إلا أنّه يلاحظ على هذا الكتاب أنه لم يستوعب كل اختيارات ابن تيميه لا بل ولم يذكر بعض مفرداته .

ومن ذلك أيضا ما جاء في كتاب "جلاء العينين في محاكمة الأحمدين" لابن الآلوسي ت ١٣١٧ هـ" فقد جاء هذا الكتاب للرد على الاتهامات التي وجّهها ابن حجر الهيثمي لابن تيميه في كتابه" الفتاوى الحديثية " والتي من جملتها بعض المفردات الفقهية لابن تيميه ،وقد نسهج الكاتب في هذا الكتاب منهجاً تميز بالموضوعية والأدب والهدوء والاحترام الملحوظ للعلماء كافة[٢].

ومن ذلك أيضا ما جاء في كتاب "ابن تيميه حياته وعصره آراؤه وفقهه " لمحمد أبي زهرة ، وهو كتاب يشتمل على دراسات مختلفة حول ابن تيميه ؛شملت الجوانب التاريخية، والعقيدة ، والأصول ، والآراء الفقهية وقد اشتملت دراسته لآرائه الفقهية بعض المفردات التي ناقشها الكاتب مناقشة علمية موضوعية .[٣]

---

[١] ابن اللحّام –بيروت دار الكتب العلمية ١٤٢١ هـ–٢٠٠٠ م .

[٢] ابن الآلوسي –بيروت دار الكتب العلمية .

[٣] أبو زهرة –محمد ، بيروت دار الفكر العربي .

ومن الكتب التي تعرضت لآراء ابن تيميه الفقهية كتاب" الاختيارات والترجيحات للشيخ محمد بن صالح العثيمين من كتابه الشرح الممتع على زاد المستقنع " ، حيث قام جامع هذا الكتاب بتخصيص فصل منه لما خالف فيه الشيخ ابن عثيمين شيخ الإسلام ابن تيميه ، كما خصّص فصلاً أخر لما رجح فيه الشيخ آراء ابن تيميه على غيرها في المذهب - المقصود مذهب الإمام أحمد - [1] . ويلاحظ على هذا الكتاب اكتفاء كاتبه بسرد الأقوال دون التعرض لأدلتها مما قلّل الاستفادة منه كثيراً .

ومن الدراسات الحديثة التي تعرضت لبعض آراء ابن تيميه الفقهية رسالة دكتوراه بعنوان "معالم وضوابط الاجتهاد عند شيخ الإسلام ابن تيميه" لعلاء الدين رحّال ،فقد خصّص الكاتب الفصل الثاني من الباب الثاني من دراسته لبعض النماذج التطبيقية لفقه ابن تيميه ،وقد ذكر فيه بعض المفردات لابن تيميه مما اشتهر عنه انفراده فيها .[2]

هذا وقد عثرت في أثناء بحثي عن الكتب المتعلقة بموضوع دراستي على عشرات الكتب التي كتبت حول ابن تيميه إلا أنّني لم أجد فيها ما يتعلق بموضوع دراستي فمعظم الكتب التي وجدتها تعالج مواضيع تاريخية من حياة ابن تيميه ، أو تعالج قضايا عقائديّة أو فكريّة أو اقتصادية أو أخلاقية ، وهي وإن تطرق بعضها لاجتهادات ابن تيميه إلا أنّ ذلك جاء عرضاً لا قصداً دون تفصيل ودراسة .

منهجية البحث :

اعتمدت في دراستي هذه المنهج الاستقرائي لجمع مفردات ابن تيميه وحصرها قمت باستقراء أراء ابن تيميه الفقهية من كتبه التي وجدتها والتي تخص الجوانب الـ

---

[1] الحافي -الكويت دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع ط الأولى ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م .

[2] رحّال -عمان- الأردن دار النفائس ط الأولى ١٤٢٢ هـ-٢٠٠٢ م .

مجموعة الفتاوى والقواعد النورانية الفقهية -وقد وجدتها تعود في الغالب إلى مجموعة الفتاوى ، و لا يفوتني التذكير قد أفدت كثيراً مما ذكره الشيخان ابن الآلوسي وأبو زهرة من مفردات فقهية لابن تيميه في كتابيهما المذكورين آنفاً ، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنّني قد واجهت صعوبة بالغة في حصر مفردات ابن تيميه وذلك لأنّ فتاوى ابن تيميه تختلف من حيث البيان والتفصيل من موضع لآخر في كتبه ،كما أنّه يصرّح في بعض الفتاوى أنّها موافقة للرواية الراجحة من مذهب أحمد بينما وجدنا الراجح في كتب الحنابلة المعتمدة لنقل المذهب غير ذلك ، ومما زاد الأمر صعوبةً سعة الآراء الفقهية لابن تيميه و التي شغلت مجلدات كثيرة .

وبعد أن حصرت المفردات قمت بالرجوع إلى كتب المذاهب الأربعة للتأكد من انفراد ابن تيميه بهذه الآراء ، وقد اعتمدت للمقارنة الرأي الراجح من كل مذهب كما جاء في الكتب المعتمدة لنقل آراء المذاهب الأربعة ، فلا تعد المسألة من انفرادات ابن تيمية إلا إذا خالف فيها القول المفتى به في المذاهب الأربعة.

وبعد ذلك قمت ببيان رأي الجمهور في كل مفردة مفصلاً رأيهم تفصيلاً مناسباً ومن ثم بيان رأي ابن تيمية في ذلك مع ذكر من وافقه من الفقهاء في قوله ومن ثم قمت بسرد أدلة كل فريق من الفقهاء دون الحكم علي الأدلة ، ومن ثم قمت بمناقشة الأدلة وبيان ردود المخالفين عليها والحكم على الأحاديث ، وبعد ذلك قمت ببيان الرأي الراجح بحسب ما ترجح عندي من الأدلة بموضوعية تامة لا يشوبها هوى النفس بكل ما أتاني الله من قوة .

وقد قمت بتقسيم البحث إلى تمهيد و سبعة فصول وخاتمة كما يلي :

أولاً : التمهيد وقد خصّصته للتعريف بابن تيميه .

ثانياً : الفصل الأول : انفرادات ابن تيميه عن الأئمة الأربعة في الطّهارة ويشتمل على أربعة مباحث :

١ – المبحث الأول : المياه ويشتمل على مسألة واحدة :

مسألة :حكم ملاقاة النجاسة للمائعات .

٢– المبحث الثاني : الوضوء وفيه خمسة مسائل :

المسألة الأولى : حكم ترتيب الوضوء.

المسألة الثانية : بطلان الوضوء بالنوم .

المسألة الثالثة : الوضوء من مس الذكر .

المسألة الرابعة : الوضوء من لمس المرأة .

المسألة الخامسة : الوضوء من أكل ما مسّت النار .

٣– المبحث الثالث : المسح على الخـــفين وفيه مسألة واحدة:

مسألة : المسح على الخفاف المخرقة .

٤– المبحث الرابع : الحيض وفيه مسألة واحدة :

مسألة : أقل الحيض وأكثره.

ثالثاً: الفصل الثاني : انفرادات ابن تيميه عن الأئمة الأربعة في الصلاة وفيه ثلاثة مباحث :

١– المبحث الأول : صلاة السفر وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : مسافة السفر الذي تقصر الصلاة وتجمع فيه .

المسألة الثانية : المدة التي يقصر فيها المسافر إذا نوى الإقامة في بلد .

٢–المبحث الثاني : قضاء الصلاة وفيه مسألة واحدة .

مسألة : قضاء الصلاة لمن تركها عمداً .

٣– المبحث الثانـــي : سجود التلاوة وسجود الشكر وفيه مسألة واحدة :

مسألة: اشتراط الطهارة لسجود التلاوة وسجود الشكر .